غاية النهاية

في

أسماء رجال القراءات أولى الرواية

تأليف

الإمام أبى الخير شمس الدين محمد بن محمد بن علي بن يوسف

المعروف بابن الجزري

المتوفى سنة ٨٣٣ هـ

مُقَابَلٌ على سبع نسخ خطية- إحداهن بخط المؤلف

(المجلد الأول)

أبان - حيوة

تحقيق

أبى إبراهيم عمرو بن عبد الله

دار اللؤلؤة للنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

رقم الإيداع : ٢٠١٧/١٦٢٠٨م

فرع القاهرة / ٣٣ شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر

فرع المنصورة / شارع الهادي ـ عزبة عقل

ت/ ٠٠٢٠١٠٠٧٨٦٨٩٨٣

Dar_Elollaa@Hotmail.Com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ـ ٧١].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار.

وَبَعْدُ، فَلَمَّا كَانَ كِتَابُ اللهِ تَعَالَى الْمُنَزَّلُ عَلَى خَاتَمِ رُسُلِهِ مُحَمَّدٍ ﷺ أَشْرَفَ كِتَابٍ وَأَعْظَم، وَكَانَ الْمُنَزَّلُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ رَسُولٍ وَأَكْرَم، وَكَانَتْ أُمَّتُهُ ﷺ خَيْرَ الْأُمَمِ وَأَعْلَم، وَكَانَ حَمَلَةُ هَذَا الْكِتَابِ أَشْرَفَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَأَحْكَم، وَكَانَ قُرَّاؤُهُ وَمُقْرِئُوهُ خَيْرَهَا أَجْرًا وَأَعْظَم، كما صح بذلك الخبر عن رسول الله ﷺ فيما رواه عنه ذو النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ**

وَعَلَّمَهُ»[1]، فلذلك انْصَرَفَتْ إليه همم الفضلاء من هذه الأمة، وَعُنُوا بتحصيله وترتيله وتجويد حروفه وقراءته وإقرائه وتحرير أوجه قراءاته، فبين مُسْتَقِلٍّ من ذلك ومُسْتَكْثِرٍ، وبين مقتصر على رواية من رواياته دون غيرها أو طريق في الأداء دون غيره، وجامع لمختلف رواياته صحيحها وشاذها، وبين مهتم بتجويد حروفه وإقامة لفظه، ومعتن بدراية معانيه وتفسيره، ومهتم بتعليل أوجه القراءة وتمييز صحيحها من سقيمها، وبين متقن ضابط لما يرويه مقتصر على الرواية ونقل ما به قرأ على شيوخه، ومعتن بصحة الرواية ورد كل طريق إلى أصله وكل حرف إلى راويه.

ولما كان الإسناد وعلومه من خصائص هذه الأمة ومما شرفها الله به على غيرها من الأمم السالفة، فقد قام جماعة من الحفاظ من هذه الأمة بما لم يتقدمهم فيه أحدٌ ممن سبقهم، فاهتموا بضبط أسماء نقلة القرآن والسنة والعلم، وتقييد طبقاتهم وأزمنتهم وأعمارهم ومواليدهم ووفياتهم، وحالهم من العلم والصلاح، ومكانتهم من الضبط والإتقان، لِيُتَمَكَّنَ بذلك من الوقوف على مقدار ضبطهم لما يروونه، وتمييز صحيح ذلك من سقيمه، فصنفوا كتب التواريخ وطبقات أهل النقل والرواية وأهل العلم والدراية، فمنهم من جمع بين التأريخ للحوادث والتغيرات التى توالت على هذه الأمة من انتقال مُلْكٍ أو قيام حرب أو ووقوع فتنة أو نازلة أو فتوح أصابها المسلمون من أعدائهم أو نَيْلِ بعض أعدائهم منهم، جمع بين هذا وبين الترجمة لأهل

(١) حديث صحيح، انظر صحيح البخاري:ج٤/ ص١٩١٩ ح٤٧٣٩، مسند أحمد:ج١/ ص٥٨ ح٤١٢، ج١/ ص٦٩ ح٥٠٠، سنن أبي داود:ج٢/ ص٧٠ ح١٤٥٢، مسند ابن الجعد:ج١/ ص٨٤ ح٤٧٥، مسند الطيالسي: ج١/ ص١٣ ح٧٣، سنن الترمذي:ج٥/ ص١٧٣ ح٢٩٠٧، صحيح ابن حبان: ج١/ ص٣٢٤ ح١١٨، السنن الكبرى:ج٥/ ص١٩ ح٨٠٣٧، والله أعلم.

العلم والرواة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وبيان أحوالهم ومكانتهم من العلم ومواليده ووفياتهم، ومنهم من أفرد التصنيف للحوادث دون الرجال، ومنهم من عكس فصنف في الرجال دون الحوادث، ومنهم من جعل تصنيفه في الرجال مرتبا على طبقاتهم وزمان وجودهم أو سنوات وفياتهم، ومنهم من رتبه على حروف المعجم، ومنهم من جمع في تصنيفه بين القراء والمحدثين والفقهاء والنحويين والشعراء وغيرهم فلم يخص رجال علم بعينه، ومنهم من اقتصر في تصنيفه على ذكر صنف بعينه وخصهم بالذكر دون غيرهم؛ فَصَنَّفَ في طبقات القراء أوفي طبقات المحدثين أو في طبقات الفقهاء أو النحويين أو الشعراء أو غير ذلك، وكل ذلك حسن مفيد، والكتاب الذى بين أيدينا من النوع الأخير المذكور، وهو لمصنفه خاتمة المحققين شمس الملة **أَبِى الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْن مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ الْجَزَرِيِّ**، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة، اقتصر فيه رحمه الله على ذكر القراء من هذه الأمة منذ عهد الصحابة وإلى عصره رحمه الله، لم يدخل معهم غيرهم من أهل العلم والفضل، وتقدمه في هذا الباب حفاظ مشهورون وأئمة ثقات، منهم الحافظ أبو عمرو خليفة بن خياط العصفري شيخ البخاري المعروف بشباب، والمتوفى سنة أربعين ومائتين من الهجرة، وقيل سنة ست وأربعين، وأبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبى هاشم صاحب أبى بكر بن مجاهد والمتوفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة، وأبو بكر محمد بن الحسن النقاش والمتوفى سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وأبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران المتوفى سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة، والحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الدَّانِيّ المتوفى سنة أربع وأربعين وأربعمائة، وأبو بكر أحمد بن الفضل بن محمد البَاطِرْقَانِيّ المتوفى سنة ستين وأربعمائة، وأبو معشر عبد الكريم بن عبد

الصمد بن محمد الطَّبَرِيّ المتوفى سنة ثمان وسبعين وأربعمائة، والحافظ أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني المتوفى سنة تسع وستين وخمسمائة، والحافظ أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قايماز الذهبي المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة، وعبد الله بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن خلف عفيف الدّين أَبُو جَعْفَر وَأَبُو مُحَمَّد بْن جمال الدّين المطري الخزرجي الْعَبَّادِيّ المتوفى سنة خمس وستين وسبعمائة له ذيل على طبقات الذهبي، وكذا سراج الدين عمر بن علي بن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة، وممن جاء بعد المصنف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي المتوفى سنة اثنتان وتسعمائة، له ذيل على هذا الكتاب، واختصر هذا الكتاب أبو الصفاء زين الدين عبد الرزاق بن حمزة بن علي الطرابُلُسِيّ المتوفى سنة سبع وستين وثمانمائة تقريبا، وتوالى التصنيف فى هذا الفن إلى يومنا هذا، ومن كان له أدنى اهتمام بهذا الشأن عَلِمَ مِقْدَارَ أهمية هذا الكتاب عند المهتمين بالقراءات وعلوم القرآن، فعليه اعتماد أهل هذه الصنعة من زمن مؤلفه ﵀ إلى يومنا هذا فى معرفة تراجم القراء، واعتمده الجماعة من متأخرى المحققين فى التعريف بأعلام هذا الشأن وأحالوا عليه، لا يكاد يخلو من ذلك كتاب من كتب القراءات المطبوعة التى بين أيدينا، كيف لا ومصنفه ﵀ هو إمام المتأخرين فى هذا الشأن، وهو خاتمة المحررين ومرجع المحققين، والذى جمع بين الرواية والدراية، والعلم بأوجه القراءة وعللها وصحيحها من ضعيفها، ومن لم يدانيه أحد فى هذا الشأن من زمانه وإلى يومنا، هذا، وكتابه النشر فى القراءات العشر لا يُعْرَفُ له نظير فى هذا العلم، وعليه مدار أكثر طرق القراءة التى يُقْرَأُ بها الناس فى أيامنا هذا، حتى زعم بعضهم أن ما خارج النشر ليس

بقرآن، وإن كان من زعم هذا وقاله قد أخطأ فى قوله ذاك، وقال ما ليس له به علم، ومَا أَبْعَدَ هَذَا القول عن التحقيق والنظر الصحيح، وليس هذا موضع الرد على هذا القول الذى لا يخفى سقوطه، وسوف أبين ذلك بأدلته إن شاء الله فى الحاشية التى وضعتها فى تحقيقى على الكتاب المذكور يسر الله إتمامه.

وعودة إلى الحديث عن الكتاب الذى بين أيدينا، فقد قال الحافظ ابن حجر ﷺ أن مصنفه قد أجاد فيه، ووصف مصنفه بالحفظ فى مواضع من كتابه إنباء الغمر بأبناء العمر ونقل ذلك القول عن الحافظ ابن حجر أبو بكر السخاوي الحافظ ﷺ كما سيأتى.

جمع فيه مصنفه ﷺ ما فى كتابى الحافظين أبى عمرو الداني وأبى عبد الله الذهبي المتقدم ذكرهما، وزاد عليهما نحو ضعف ما فى كتابيهما، كما سيأتى من قوله ﷺ.

فمن ذلك أنه استوعب فيه تراجم القراء المذكورة أسانيدهم فى عدد من كتب القراءات المشهورة، وقد سَمَّى المصنف ﷺ هذه الكتب، وهى كتاب التيسير وكتاب جامع البيان فى القراءات السبع كلاهما من تأليف الحافظ أبى عمرو الداني، وكتاب الكامل فى القراءات من تأليف أبى القاسم الهذلي والمتوفى سنة ٤٦٥ هـ، والذى جمع فيه طرقه فى القراءات العشر المشهورة وزاد عليهم فذكر نحو أربعين قارئا غير هؤلاء العشرة، وكتاب الكفاية الكبرى فى القراءات العشر لأبى العز محمد بن الحسين بن بندار القلانسي المتوفى سنة ٥٢١ هـ، وكتاب غاية الاختصار فى القراءات العشر للحافظ أبى العلاء الهمذاني المذكور آنفا، وكتاب المستنير فى القراءات العشر واختيار اليزيدي للحافظ أبى طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن سوار المتوفى سنة ٤٩٦ هـ، وكتاب المبهج فى القرءات لأبى محمد عبد الله بن علي بن أحمد المعروف

بسبط الخياط والمتوفى سنة ٥٤١ هـ، وكتاب النشر فى القرءات العشر من تأليفه ﷺ.

قلت: وزاد على ذلك فترجم لبعض القراء المذكورة أسانيدهم فى كتاب روضة المالكي، ولم يستوعب ما فى هذا الكتاب، لذا لم يذكره فى مقدمته، لكن عزا بعض التراجم المذكورة فى هذا الكتاب إليه كما سيأتى.

قلت: وزاد أيضا فترجم للشيوخ الذين ذكرهم أبو علي الأهوازي المتوفى سنة ٤٤٦ هـ فى أسانيده إلى القراء العشرة وغيرهم، وأحسبه استوعب جميع أسانيد الأهوازي المذكور، لأنى تتبعت أسانيده، فلم أر المصنف ترك ممن ذكرهم الأهوازي إلا ما قد يكون قد أسقطه سهوا أو أهمل ذكره لعدم الحاجة إلي ذكره، وكذلك ترجم ﷺ للقراء المذكورين فى أجايز أئمة القرءاة ممن كان فى عصره أو تقدمه بيسير، كذلك ما أخذه عن بعض أصحابه كأبى عبد الله محمد بن محمد بن ميمون البلوي المتوقى قبل سنة ٨٠٠ هـ بيسير، وترجم كذلك لبعض معاصريه وبعض أصحابه الذين أخذ عنهم القراءة، ولم يستوعب هذه الطبقة بالذكر، أحسب لعدم إمكان ذلك.

وإنى لما مَنَّ الله تعالى بفضله عَلَيَّ وقمت بتحقيق كتاب الكامل فى القراءات أحد المصادر المذكورة لهذا الكتاب، واطَّلَعْتُ على أسانيد مؤلفه أبى القاسم الهذلي المذكور، ثم قمت بتتبع هذه الأسانيد من مصادرها، ورأيت ما وقع فى الكامل من الوهم والغلط فى أكثر أسانيده لقلة ضبط مؤلفه وقلة عنايته حين ألف كتابه ذاك، والله يغفر له، ورأيت المصنف قد نَبَّهَ على الكثير من غلط أبى القاسم الهذلي المذكور من قلب لإسناد أو خلط إسناد بآخر أو غلط فى أسماء الرواة أو إسقاط لبعضهم من

الإسناد، أو قلب اسم بكنية أو عكس ذلك، أو تحميلهم الرواية عن أناس لا يعرفون بالرواية عنهم أو ربما لم يُدْرِكُوهُمْ، ورأيت أن المصنف ﷺ قد أجاد فى ذلك وأحسن، غير أنه لم يتم عمله فى ذلك الكتاب، فترك الكثير من أغاليط الهذلي دون تصحيح أو تعقيب، بل رأيت أنه ﷺ قد تابع الهذليَّ على الكثير من أغاليطه وأهامه، بل قد تابعه ﷺ على بعض ما تعقبه عليه؛ من ذلك قوله فى ترجمة الهذلي: "وقد وقع له أوهام في أسانيده وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثم حصل الوهم، وللحافظ أبي العلاء الحواش على ذلك رد أكثره إلى الصواب وسكت عن كثير، فمن ذلك قول الهذلي: إنه قرأ على أحمد بن الصقر والحسن بن خشيش ومحمد بن يعقوب، وإنهم قرءوا على زيد بن علي بن أبي بلال ولم أر الحافظ أبا العلاء أنكر ذلك، ومن أبعد البعيد قراءته على أحد من أصحاب زيد؛ فإن آخر أصحاب زيد موتا الحسن بن علي بن الصقر قرأ عليه لأبي عمرو فقط ومات سنة تسع وعشرين وأربعمائة عن أربع وتسعين سنة ولم يدركه الهذلي، وأيضا فإن هؤلاء الثلاثة لا يُعْرَفُونَ ولو كانوا قد قرءوا على زيد وتأخروا حتى أدركهم الهذلي في حدود الثلاثين وأربعمائة أو بعدها لرحل الناس إليهم من الأقطار واشتهر اسمهم في الأمصار"، ثم رأيته أسند رواية هشام عن ابن عامر فى كتاب النشر ١/ ١٣٨ من طريق الهذلي عن هؤلاء الثلاثة المذكورين عن زيد بن أبى بلال المذكور، مع أنه ذكر فى مقدمة كتاب النشر أنه جمع فيه أصح الطرق عن القراء العشرة، فكيف توصف مثل هذه الطرق الثلاثة بأنها من أصح الطرق.

ومما تابع الهذلي عليه أيضا إسناده القرءاة من طريقه عن جماعة من شيوخه المجهولين الذين لا يعرفون إلا من طريقه غير الثلاثة المذكورين آنفا، كمُحَمَّدِ بْنِ

أَحْمَدَ النَّوْجَابَاذِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الزِّنْبِيلِيِّ، زعم الهذلي أنه قرأ عليهما عن قراءتهما على أبى نصر العراقي صاحب كتاب الإشارة فى القراءات، وأسند المصنف القراءة من طريق الهذلي عنهما عن العراقي فى رواية رويس عن يعقوب (النشر ١/ ١٨٢)، وعن النوجاباذي عن العراقي فى رواية إدريس عن خلف (النشر ١/ ١٩٢)، وغير هؤلاء كأبى زرعة النوشجاني شيخ آخر للهذلي، ومنصور بن أحمد القهندزي، أكثر المصنف فى إسناد القراءة من طريق الهذلي عنه عن شيخه أبى الحسين الخبازي، والقهندزي هذا لا يُدرى من هو، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وغير ذلك مما ذكرته فى حاشية كتاب الكامل بتحقيقنا، وعلى مقدار ما اتسع المقام لذلك، وقد اغتررت أنا أيضا بصنيع المصنف فى هذا الشأن فَقلت بصحة الكثير من أسانيد الهذلي فى أثناء تحقيقى للكتاب المذكور اعتمادا على ظاهر أقوال المصنف وتمريره تلك الأسانيد والاعتماد عليها أو على مثلها فى كتاب النشر، وأنا أبرأ إلى الله من عهدة ذلك، وأرجع عن ما حكمت عليه بالصحة فى ذلك، فإن الهذلي ليس بالمعتمد ولا بالموثق فى نقله غفر الله لنا وله، وقد قال فيه الحافظ الذهبي ﵀: "وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا يحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد؛ إما لجهالة الناقل أو لضعفه"، وهو كما قال ﵀، وليت المصنف اعتمد تضعيف الذهبي للهذلي، وكون الحافظ أبى العلاء وشيخه أبى العز القلانسي لم يسندا القراءة من طريقه فى كتبهما، مع أن القلانسي قد قرأ عليه بالكامل وقرأ به أبو العلاء على القلانسي، ومع ما ظهر له من ضعفه، فليته اعتمد ذلك ولم يسند القراءة من طريقه فى كتاب النشر، وأسند القراءة من غير هذا الكتاب، إذا لسَلِمَ الكثير من أسانيد كتاب

النشر من الانتقاد، ولكنه ﷺ على العكس من ذلك جعل كتاب الكامل فى مقدمة الكتب التى أسند منها القراءة من جهة عدد الطرق، فلم يكن لكتاب مثل ما كان للكامل من نصيب فى طرق النشر، فلم تخل رواية من الروايات العشرين المسندة فى النشر من بعض طرق الكامل، بل إن المصنف ﷺ وعفا عنه عز عليه فى بعض مواضع كتابه أن يسنده من غير كتاب الكامل، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ولكن بحمد الله وبفضل حفظه لكتابه، فإن كان قد دخل على المصنف من ضعف الهذلي فى أسانيد القراءة فإنه لم يدخل عليه فى أوجه القراءة، وذلك أن الله تكفل بحفظ كتابه فلم يكن ليأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكان ضبط المصنف وإمامته فى هذا الفن سببا فى رد ما أتى به الهذلي من أوجه لم يتابع عليها، فلم يتابعه المصنف على ذلك، إلا فى اليسير الذى لا يضر كذكره التكبير فى جميع سور القرآن عن جميع القراء، وقد بينت عدم صحة ذلك فى الحاشية من كتاب الكامل بتحقيقنا ٢/ ٩٥١.

لكن لم يكن الأمر فى هذا الكتاب كما كان فى كتاب النشر، لَمَّا كَانَ النشر يتعلق بالاختلاف بين القراء فى أحرف القرآن وأوجه الأداء، وقد تكفل الله بحفظ كتابه فلم يكن لينال شيء، وأما فى هذا الكتاب فإن المصنف قد دخل عليه من جهة ضعف الهذلي الكثير فتابعه على صنيعه مع اعترافه بضعفه كما تقدم ذِكْرُهُ آنفا، وقد بينت الكثير منه فى حاشية الكامل، وظهر لى بعد ذلك أشياء لم أكن قد تبينتُهَا حينئذ فأثبتها فى هذا التحقيق، وسوف أراجعها إن شاء الله وأثبتها فى طبعات قادمة من كتاب الكامل إن تيسر ذلك، وإلا فهى مذكورة فى هذا الكتاب لمن طلبها.

فلما رأيت جميع ما تقدم وأطلعنى الله عليه وأظهر لى بَعْضَ خَلَلِهِ عزمت على القيام بتحقيق هذا الكتاب، فشرعت فى تحقيقه فى ذات الوقت الذى كنت أقوم فيه

بتحقيق كتاب الكامل، فكلما ظهر لى شيء أثبته هناك ثم هاهنا حتى لا يطول بى الزمان فأنساه أَوْ أَكْسُلَ عن ذكره، وساعدنى على ذلك وجود نسخة منقولة من النسخة المطبوعة من هذا الكتاب مكتوبة بصيغة الوورد على شبكة الانترنت، جزى الله خيرا من قام بنسخها ومن قام برفعها على الشبكة، فلما فرغت من تحقيق كتاب الكامل تفرغت لإنهاء تحقيق هذا الكتاب، فعارضته على النسخ الخطية التى عندى -وسيأتى وَصْفُهَا- وأصلحت ما كان فى هذه النسخة المكتوبة من الغلط، ثم تناولته بالنظر والتدقيق وتتبع الأقوال التى أوردها المصنف فيه، فرأيت أن الدَّخَلَ فِيهِ لَمْ يقتصر على ما وَرَدَ من جهة الْهُذَلِيّ، وإن كان ذلك أَشَدّ ما فيه غلطا وأكثره، لكنى رأيت المصنف قد اعتمد فيه أيضا على أسانيد أبى علي الأهوازي المذكور آنفا، وذكر تراجم القراء الذين أسند الأهوازي القراءات من طريقهم، وعَامَّتُهُمْ مجهولون لا يعرفون إلا من طريق الأهوازي المذكور، وَهُوَ مُتَكَلَّمٌ فيه من جهة صحة تلك الأسانيد، ومن جهة جهالة أولئك الرواة وإمكان وجودهم، وليس ذكر تراجم أولئك بمعيب عند أهل هذه الصنعة، ولكن الذى يؤخذ على المصنف كونه ذكر تلك التراجم لأولئك الرواة دون التعقيب عليها أو ذِكْرِ ضَعْفِهَا أَوْ جَهَالَةِ رُوَاتِهَا، ومثال ذلك أن يترجم لراو من أولئك الرواة فيسميه وينسبه على ما أورده الأهوازي ثم يقول: روى القراءة عن فلان، وروى عنه القراءة فلان، ولا يذكر حاله من الجهالة أو نحوها، فيتوهم القارئ صحة ذلك عنده فَيَعْتَمِدُهُ، وعدة تراجم رجال الأهوازي أولئك لعلها تصل إلى ثلث ما زاده المصنف على كِتَابَىْ أبى عمرو الداني وأبى عبد الله الذهبي أو تربو على ذلك، هذا مع أن الأهوازي قد تَكَلَّمَ فيه جماعة من الحفاظ وضعفه جماعة منهم كالحافظ ابن عساكر

والذهبي وغيرهما، وما أكثر ما يذكره الحافظ الذهبي فى طبقاته وينبه على ضعفه وأنه غير معتمد، ويوجه النقد إلى الذين يقولون بصحة ما أورده من الأسانيد، وذلك أن الذين ذكرهم الأهوازي وأنه أخذ عنهم القراءة فإنه قد انفرد بالرواية عنهم دون غيره، وأسند عنهم من الروايات ما لا يعرفه النَّاسُ يُرْوَى من طريق صحيح، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل ذكر عنهم أسانيد فى غاية العلو مما لو صحت لرحل الناس إلى هؤلاء من الأقطار ولتحملوها عنهم، وكثيرا ما يكون رجال الإسناد من أوله إلى صاحب القراءة كلهم مجهولون أو عامَّتُهُم، فلم يقتصر الأمر على جهالة شيوخه الذين أخذ عنهم، بل كذلك شيوخ شيوخه، وشيوخهم، وهكذا، وهذا مع ما يكون لهم من العلو فى الرواية عن أئمة القراءة، الأمر الذى يدفع إلى الريب فى صحة ذلك.

من ذلك ما ذكره الحافظ الذهبي فى معرفة القراء (طبعة استانبول ٦٤٤-٦٤٩ التراجم من ٣٦٤- ٣٧١) فإنه أورد تراجم جماعةً ثمانية من الرواة من شيوخ الأهوازي على التوالى وهم علي بن الحسين الغضائري، وأحمد بن عبد الله بن الحسين الجبي، وأحمد بن محمد بن عبد الله العجلي، ومحمد بن عبد الله بن القاسم الخرقي، ومحمد بن محمد بن فيروز الكرَجي، ومحمد بن أحمد بن محمد اللالكائي، ومحمد بن أحمد بن علي الباهلي، وعبيد الله أو عبد الله بن القاسم بن هارون العنبري، ثم قال الذهبي: "فهؤلاء المشايخ الثمانية ما أدرى من أين أتى بهم الأهوازي، ولا أين كانوا مطمورين، فلا الداني ذكرهم فى الطبقات ولا أحدا علمت من القراء أخذ عنهم مع علو أسانيدهم إن صدقوا، فلا أدرى ما أقول، وفى النفس من الأهوازي ما فيها".

قلت: أما اللالكائي فمعروف، روى عنه غير الأهوازي أبو علي الحسن بن القاسم الواسطي، وأبو بكر محمد بن أحمد المرزبان.

وقال الذهبي في موضع آخر: "لو كنت محابيا أحدا لحابيت أبا علي الأهوازي لعلو أسانيدى من طريقه"

وقال في موضع آخر: "وقد زعم أنّ شيخه الغَضَائريّ قرأ القرآن على أبي محمد عبد الله بن هاشم الزّعفرانيّ، عن قراءته على خَلَف بن هشام البزَّار، وَدُحَيْم الدِّمشقيّ، وأن شيخه العِجْليّ قرأ على الخَضر بن الهيثم الطّوسيّ سنة عشر وثلاثمائة، عن عمر بن شبَّة، وفي النَّفس شيء من قرب هذه الأسانيد. ويكفي من ضعفها أن رواتها مجاهيل، وذكر أن الغَضَائريّ قرأ على المطِّرز، عن قراءته على أبي حمدون الطَّيِّب بن إسماعيل، وهذا قول مُنكَر" [تاريخ الإسلام ٩/ ٦٧٧].

وقال ابن عساكر في «تبيين كذِب المفتري»: لَا يستبعدنّ جاهلٌ كذِبَ الأهوازيّ فيما أورده من تلك الحكايات، فقد كان من أكذب النّاس فيما يدّعي من الرّوايات في القراءات.

وقال أبو طاهر محمد بن الحسن المِلَحيّ: كنت عند رشأ بن نظيف في داره عَلَى باب الجامع وله طاقة إلى الطريق، فاطّلَع منها وقال: قد عَبَرَ رجل كذَّاب، فاطَّلعت فوجدته الأهوازيّ.

وقال الحافظ عبد الله بن أَحْمَد بن السَّمَرْقَنْديّ: قال لنا الحافظ أبو بكر الخطيب: أبو عليّ الأهوازيّ كذّاب في الحديث والقراءات جميعًا.

وقال الكتّانيّ: اجتمعت بالحافظ هبة اللَّه بن الحسن الطّبريّ ببغداد، فسألني عمّن بدمشق من أهل العلم، فذكرت له جماعة منهم أبو عليّ الأهوازيّ فقال: لو سَلِمَ من الرّوايات في القراءات.

وقد ترجم المصنِّفُ ﷺ لهؤلاء المذكورين، وذكر شيوخهم في القراءة، وأن الأهوازي روى عنهم القراءة، فلا نَبَّهَ عَلَى جهالتهم، ولا ذكر كلام الذهبي فيهم، مع كونه جعل كتاب الذهبي أصلا لهذا الكتاب، وإن كان قد أشار ﷺ إلى تضعيف ابن عساكر للأهوازي في ترجمته برقم ١٠٠٦: فقال: "ولد سنة اثنتين وستين وثلاثمائة بالأهواز، وقرأ بها وبتلك البلاد على شيوخ العصر، ثم قدم دمشق سنة إحدى وتسعين فاستوطنها، وَأَكْثَرَ مِنَ الشُّيُوخِ والروايات، فَتُكُلِّمَ فِيهِ من قِبَلِ ذَلِكَ، وانتصب للكلام في الإمام أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ، فبالغ الأشعرية في الحط عليه، مع أنه إمام جليل القدر أستاذ في الفن، ولكنه لا يخلوا من أغاليط وسهو، وَكَثْرَةُ الشَّرَهِ أَوْقَعَ النَّاسَ في الكلام فيه".

واعتمد المصنف ﷺ كلام من وثقه دون الذين ضَعَّفُوهُ مع أن الجرح مقدم على التعديل عند أهل هذا الفن، ومع أن حجة الذين ضَعَّفُوهُ أَقْوَى وَأَظْهَرُ كما تقدم، فقال ﷺ بعد ذلك: "ولكنه ذكر الحافظُ أبو طاهر السلفي في معجمه، قال: سمعت أبا البركات الخضر بن الحسن الحازمي صاحبنا، بدمشق يقول سمعت الشَّرِيفَ النَّسِيبَ عَلِيَّ بن إبراهيم العلوي يقول: أبو علي الأهوازي ثقة، وقال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: ولقد تلقى الناس رواياته بالقبول، وكان يقرئ بدمشق من بعد سنة أربعمائة، وذلك في حياة بعض شيوخه".

قلت: نعم قال الذهبي ذلك في نسخة من طبقاته قد أصلح ذلك وغيره فيما بعد، لكن ذلك قد قاله والله أعلم: إما أن يكون قبل أن يتبين له أمره، أو يمكن حمله على أنه أراد بقوله ذلك من لا معرفة له بأحوال الرِّجَالِ من القراء، لأنه قال بعد أن ذكر كلام الكتّانِيّ المذكور آنفا: "وكذلك ضعفه الحافظ ابنُ خيرون، وأما القراء فلا يَدْرُونَ

هَذَا، وأخذوا أَسَانِيدَهُ بِالْقَبُولِ"، يؤيده قوله في الموضع المذكور آنفا من تاريخه: " قلت: أمّا القراء فتلقّوا ما رواه من القراءة وصدّقوه في اللّقاء، وكان مقرئَ أَهْلِ الشَّامِ بلا مدافعة مَعْرِفَةً وَضَبْطًا وَعُلُوَّ إِسْنَادٍ".

قلت: وذلك أن الأهوازي كما تقدم من كلام المصنف وكلام الذهبي -رحمهما الله جميعا- كان على مكانة عالية من الضبط والمعرفة فيما يرويه من القراءات، وذلك لا يخفى على أهل هذا الفن، ولا ينكره مِنْهُمْ مُنْكِرٌ.

قال أبو عمرو الدّانيّ: أخذ أبو عليٍّ القِرَاءَةَ عَرْضًا وسماعًا عن جماعة من أصحاب ابن مجاهد وابن شَنَبوذ. وكان واسِعَ الرِّوايَةِ كَثِيرَ الطُّرق حافظًا ضابطا، أقرأ النّاس بدمشق دهرا.

قلت: وهذه شهادة من أبى عمرو الحافظ لمكانة الأهوازي كَافِيَةٌ فِي إِظْهَارِ فَضْلِهِ وَعِلْمِهِ، وهو قول حَقٌّ لا يمكن مدافعته، لكن ليت الأهوازي اقتصر على إسناد القراءة عن أصحاب ابن مجاهد وابن شنبوذ ومن كان من طبقتهم وَأَمْكَنَهُ لِقَاءهم، وَعُلِمَ مَكَانَهَمُ وَصِحَّةَ أَخْذِهِمْ عن شُيُوخِهِمْ، لكنه تجاوز هؤلاء فروى عن أُنَاسٍ مجهولين عن جماعة من الرواة من طبقة شيوخ ابن مجاهد وابن شنبوذ وَنَحْوِهِمْ، وهؤلاء مع ما ذَكَرَ من عُلُوِّ أسانيدهم أكثرهم مجهولون كذلك، كعبد الله بن هاشم الزعفراني المذكور آنفا والآتى ترجمته برقم ١٨٩٨ من هذا الكتاب، فإن الأهوازي زعم أن شيخه الغضائري روى عن الزعفراني هذا عن خلف بن هشام، ودحيم الدمشقي، وأبى عمر الدوري، وعبيد بن الصباح صاحب حفص، وعبد الوهاب ابن فليح صاحب رواية ابن كثير، ومحمد بن سعدان صاحب اليزيدي وسليم، وروح بن

عبد المؤمن، فكيف يوجد مثل هذا الشيخ ويجتمع له الرواية عن هؤلاء، ويتأخر حتى يُدْرِكَهُ الغضائري شيخ الأهوازي، ولا يَرْوِى عنه إلا الغضائري هذا، ثم لا يروى عن الغضائريِّ إلا الأهوازي ولا يعرفه أحد، وهذا الذى ذكرناه قليل من كثير، ونذر من كُثْرٍ، وهو ما يدفع من كانت له أدنى دراية بهذا الشأن إلى الارتياب، وَأَنَّى يُقْبَلُ ما كان على هذا النحو.

نعم أبو علي الأهوازي قد وصفه الحافظ أبو عمرو الداني بالحفظ والضبط، وكذلك وثَّقَهُ الشريف علي بن إبراهيم العلوي، وَهُوَ إمام مُجْمَعٌ عَلَى إمامته، لكن ذلك التوثيق يحمل على ما صح عند الأهوازي من الروايات دون ما لم يثبت، وعلى ضبطه لمسائل هذا العلم.

يؤيده ما رواه الحافظ أبو القاسم بن عساكر بإسناده في ترجمة الأهوازي ونقله عنه الذهبيُّ وغيره: قال: عُوتِبَ أبو طاهر الوَاسِطِيُّ في القراءة على الأهوازيّ، فقال: أقرأ عليه للعِلم، ولا أُصدّقه في حرفٍ واحد.

وهذا قَوْلٌ مُنْصِفٌ، وَيُزَادُ عليه أَنَّهُ يُقْبَلُ منه ما رواه عن المعروفين من الرواة دون ما رواه عن المجهولين. غير أنه لا يخفى على أهل هذه الصناعة أنه لا بد من بيان جهالة أولئك الرواة وبيان ضعف تلك الأسانيد، وأما أن يترجم لهم ويذكر شيوخهم والرواة عنهم دون الإشارة إلى شيء من ذلك فإنه مما يؤخذ على المصنف مع إمامته وتمكنه في هذا العلم، ولأنه قد يَغْتَرَّ بِهَا مُغْتَرٌّ فيتوهم صحة تلك الأسانيد وتلك الروايات لسكوته ﷺ عنها.

وسوف يتبين للقارئ جميع ذلك في مواضعه، وقد ألحقت بالحاشية عند موضع كل راو من المذكورين ما ورد من كلام الأئمة فيهم، وكذلك تتبعت أسانيدهم، فإما

أن أذكر الإسناد بكامله مع بيان حاله، أو أحيل على مصادر هذا الإسناد، وأذكر ما وقفت عليه من كلام الأئمة الحفاظ في رواته، وكل ذلك معزو إلى مصادره إن شاء الله.

ثم إنى راجعت هذا الكتاب وعرضته على أصله وهو كتاب طبقات القراء للذهبي المسمى معرفة القراء الكبار، فرأيت بينهما اختلافا في كثير من المواضع، وبعض هذا الخلاف سببه أن المصنف ﷺ أراد الاختصار، وأنه أراد ذكر ما يتعلق بالقراءة دون غيرها، وأما الذهبي ﷺ فإنه لما كانت صناعتُه الحديث وأَكْثَرُ اهْتِمَامِهِ برواته وأحوالهم، فإنه لم يُخْلِ كِتَابَهُ من الفوائد الحديثية، فتراه يذكر القارئ وشيوخه في القراءة، ثم يردفه بذكر شيوخه الذين روى الحديث عنهم، وحال ذلك المترجم له في رواية الحديث، بالإضافة إلى مكانه من الضبط في القراءة وغير ذلك، وربما أسند في كتابه حديثا متصلا يكون من أعلى روايته من طريق المترجم له، ولم يكن هذا مرادَ المصنف من هذا الكتاب فاختصر ما كان من نحو ذلك، لكن يُؤْخَذُ عَلَى المصنف أنه ربما أسقط بعض ما ذكره الحافظ الذهبي من كلام الأئمة الحفاظ في بعض الرواة نحو صنيعه السابق ذكره فى رجال الأهوازي، وأما التوثيق فهو يذكره بكامله غالبا، وذلك ونحوه كما لا يخفى فإنه لا بد من ذكره ليتبين النَّاظِرُ في الكتاب حالَ الراوى المترجم له.

ثم إنى رأيت المصنف ﷺ قد ذكر في مقدمته أنه أتى على جميع ما في كتاب الذهبي، لكن رأيته قد أسقط تراجم مجموعة من القراءة والرواة قد ترجم لهم الذهبي، فألحقت تراجم هؤلاء في مواضعهم من الحاشية كما أوردها الذهبي، وربما ألحقت فائدة من غير كتابه في الطبقات ليتم بذلك النفع، وأشرت إلى مصدر ترجمتهم من كتاب الذهبي ومصادر ترجمتهم عموما في غير طبقات الذهبي، وسوف أذكرهم

بعد قليل في هذه المقدمة مُرَتَّبِينَ على حروف المعجم مع ذكر موضع ذلك من كتاب الذهبي دون ذكر شيء من تراجمهم، وأما تراجمهم فهى في موضعها من الحاشية كما تقدم، وجملة ذلك الساقط اثنان وأربعون راويا.

وأحسب سبب كون المصنف أسقط تراجم المذكورين أن النسخة التى حصل عليها من طبقات الذهبي لم تكن هى النسخة الأخيرة التى راجعها الذهبي في أخريات حياته، وأصلح فيها الكثير مما كان في النسخ المتقدمة، وأضاف فوائد وتراجم بعض من لم يكن ذَكَرَهُمْ في النسخة التى اتفقت للمصنف من كتابه، وقد بينت ذلك في مواضعه من الحاشية، وذكرت ما تركه المصنف مِمَّا أَحْسَبُهُ لو اطَّلَعَ عَلَيْهِ لأثبته في هذا الكتاب، وكذلك أشرت إلى ما وقع للمصنف من تصحيف أو غلط أو إسقاط في بعض أسماء الرواة أو مواليدهم أو وفياتهم عن ما كان في أصل الذهبي، فإن كان التصحيف من الذهبي وتابعه المصنف عليه فإنى قد نبهت عليه كذلك.

وقد أشار الحافظ السخاوي رحمه الله فى الضوء اللامع ٣/ ١٣٩ إلى شيء مما ذكرناه من وقوع خلاف بين ما ذكره المصنف وبين أصل الذهبي فقال رحمه الله فى ترجمة: **حُسَيْن بن حَامِد بن حُسَيْن السرائي التبريزي ويلقب بيرو**: ذكره ابْن خطيب الناصرية فَقَالَ: "المقرئ نزيل حلب، كَانَ عَالما بالقراءات السَّبع فَاضلا فِي الْفِقْه دَيِّنًا وَرِعًا عَاقِلًا سَاكِنًا، كَانَ يُقْرِئُ القراءات بِجَامِع منكلي بغا الشمسي وَهُوَ من ذَوي الْأَمْوَال يتَّجِرُ، رَأَيْته بحلب وَاجْتمعت بِهِ وَلم آخذ عَنهُ شَيْئا ثمَّ رَحل إِلَى الْقُدس فسكنه حَتَّى مَاتَ فِي سنة إِحْدَى، وَفِي تَرْجَمَة أبي الْمَعَالِي مُحَمَّد ابْن أَحْمد بن عَليّ بن اللبان من طَبَقَات ابْن الْجَزرِي إِن مِمَّن قَرَأَ عَلَيْهِ الإِمَام شمس الدّين بيرو السرائي وَهُوَ ملتئم مَعَ مَا هُنَا، وَلَكِن ذكر فِي الْأَسْمَاء مَا يحْتَاج لمراجعة من أصل الذَّهَبِيّ".

ثم إنى عرضت تراجم المذكورين من الرواة في هذا الكتاب على غيرها من كتب التواريخ والتراجم للأئمة الحفاظ، وسواءا كانوا ممن تقدم المصنف أو من الذين أتوا بعده، ورأيته قد وقع منه التصحيف أو الغلط أو الوهم في أسماء بعض الرواة أو مواليدهم أو وفياتهم، ورأيته ربما ترجم لإمام مشهور فوصفه بالجهالة أو اختصر ترجمة بعضهم فلم يذكر شيئا من أخباره أو لم يذكر فيه جرحا أو تعديلا، مع ورود ذلك في تراجمهم من التواريخ وكتب الطبقات وغيرها، فتعقبت ما استطعت من ذلك، وأشرت إلى الصحيح في ما وقع من الغلط فيه في الحاشية، وكذلك ربما ألحقت ما قد يحتاج إليه من الفوائد من ذكر جرح أو تعديل في المترجم له، أو ذكر شيء من أخباره مما تتم به الفائدة، ويعم به النفع، وعزوت جميع ذلك إلى مصادره.

ورأيت المصنف ﷺ قد كرر تراجم بعض الرواة، إما عن سهو منه أنه سبق أن ترجم له، وإما عن وهم أنه غير ذلك المترجم له سابقا، ، وأكثر ذلك سببه أن يكون الراوى قد نسبه بعضهم إلى أبيه وبعضهم إلى جده أو إلى جد بعيد له، أو أسقط بعضهم من نسبه اسما أو اسمين، أو غلط بعضهم في نسبه، فلم يفطن المصنف لذلك، ولم يظهر له الاتحاد، فربما ترجم لراو مرتين وآخر ثلاث مرات وآخر أربع مرات، فتعقبت ما ظهر لى من ذلك، وأشرت إليه في الحاشية، فما كان عن يقين في اتحاد المترجم له فقد قطعت به، وما كان عن ظن فقد أشرت إلى ذلك الظن والحجة في ذلك، وسوف أذكرهم بعد قليل مرتبين على حروف المعجم وأرقام تراجمهم حيث كررهم المصنف، أكتفى في ذلك بما تيقن عندى تكراره دون ما كان عن غلبة ظن، وجملة ذلك ستة وتسعون راويا ترجم لهم في مائتي موضع وسبعة مواضع، وسيأتى تفصيل ذلك بعد قليل.